مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٤٩**

الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد تشاو يونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل تركيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لاطلاع مجلس الأمن على ما استجد من معلومات بشأن الحالة الإنسانية في سوريا.

وأود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للمجلس على اعتماد بيانه الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الثاني/أكتوبر بشأن الحالة الإنسانية في سوريا (S/PRST/2013/15). واظهر البيان وحدة للهدف في استجابة المجلس للأزمة الإنسانية في سوريا وكان اعترافا واضحا بان المعاناة المروعة التي لحقت بالنساء والأطفال والرجال العاديين من جراء النزاع غير مقبولة إطلاقا.

ومن دواعي شعوري بالأسف أن أبلغ بأنه، بالرغم من جزع المجلس البالغ من التدهور الكبير والسريع للحالة الإنسانية، ودعوته إلى العمل الإنساني المتزايد والعاجل، يزداد القتال حدة في جميع أنحاء البلد ويستمر ازدياد آثاره على المدنيين كل يوم.

وتكشف التقييمات الجارية زيادة كبيرة في الاحتياجات وفي أعداد المشردين داخليا. وفيما يبدأ دخول فصل الصيف في جميع أنحاء البلد للعام الثالث من بدء النزاع، يعيش الملايين في ملاجئ مؤقتة وهم عرضة لعناصر الطبيعة وبدون حماية من البرد. وتضررت جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من جراء النزاع – وخربت منازل عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين أو دمرت وشرد أكثر من ٥٠ في المائة من اللاجئين.

وتنتشر الأمراض بمعدلات منذرة بالخطر، بما في ذلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها بسهولة بالنظافة الصحية والتطعيم. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي، تلقينا تقارير عن وجود إصابات بشلل الأطفال في دير الزور، وهي، إذا تأكدت، ستشكل أول حالة اندلاع لشلل الأطفال في سوريا خلال ١٤ عاما. وفي حلب، وغيرها من المدن، يتفشى داء الليشمانيات مؤديا إلى تقطيع وتشويه وجوه الأطفال للفترة المتبقية من حياتهم. وهناك أيضا تقارير تدعو إلى القلق عن الازدياد السريع لسوء التغذية. ويفتقر الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة، مثل السرطان ومرض السكري، إلى العلاج، وهي أيضا يموتون – في صمت.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعا المجلس جميع أطراف النزاع في سوريا إلى التوقف فورا والامتناع عن جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان وإساءة معاملتها وإلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين.

غير أنه بعد ثلاثة أسابيع، ما زلنا نتلقى تقارير عن إنشاء مواقع عسكرية لكل من الحكومة والمعارضة في مناطق مأهولة بالسكان وعن احتلال الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة ومراكز توزيع المياه، وشن هجمات عشوائية عليها. وفي يوم الأربعاء، أصيب خط

لأنابيب الغاز في هجوم ما أسفر عن انقطاع التيار الكهربائي في دمشق والعديد من الأماكن الأخرى في أنحاء البلد. ومنذ بدء الحرب، لحقت خسائر أو دمار بأكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة وعدد كبير من المساجد. وتوقفت معظم مطاحن الدقيق والمخابز عن العمل. وتضررت المرافق الطبية على وجه الخصوص بشدة؛ فقد أضرت الأزمة بحوالي ٦٠ في المائة من المستشفيات و ٣٨ في المائة من المراكز الصحية و ٩٠ في المائة من سيارات الإسعاف و ٧٠ في المائة من مصانع الأدوية. ولا يزال الاستهداف المتعمد للمستشفيات وأفراد الخدمات الطبية ووسائل النقل واقعا يوميا.

وعلى الرغم من اشتداد الصراع، تواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها العمل في ظروف خطيرة وصعبة للغاية في جميع أنحاء البلد لإيصال مساعدات إنسانية منتظمة إلى ملايين الأشخاص. وقد زاد برنامج الأغذية العالمي حجم عملياته ويهدف الآن للوصول إلى أربعة ملايين شخص شهريا، نصفهم في مناطق تسيطر عليها المعارضة أو متنازع عليها. وقد وفرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وشركاؤها لنحو ١٠ ملايين نسمة إمكانية الوصول إلى مياه شرب آمنة في أنحاء البلد منذ بداية العام، ووفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها مواد الإغاثة الأساسية، مثل البطانيات وأغطية الفراش، لما يقرب من ٢,٤ مليون شخص، يقيم حوالي ٤٠ في المائة منهم في مناطق تسيطر عليها المعارضة أو متنازع عليها. وفي هذا العام، حصل قرابة ٢,٧ مليون شخص على خدمات طبية ما بين استشارات وعلاجات وتدخلات ووزعت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في القطاع الصحي مجموعات لوازم صحية لحالات الطوارئ على مليوني شخص. وقبل بدء العام الدراسي الجديد، الذي بدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر، وزعت اليونيسف حقائب مدرسية وقرطاسية على مليون طفل في جميع المحافظات الأربع عشرة في إطار حملة ”العودة إلى التعليم“ التي تنظمها.

وبالإضافة إلى ما نوفره من شحنات مساعدة منتظمة، فقد نجحنا منذ كانون الثاني/يناير في تقديم مساعدة لمرة واحدة لقرابة ٢,٣ مليون نسمة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك ما يقرب من ١,٨ مليون شخص في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة أو متنازع عليها، وذلك من خلال قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أوصلنا مواد غذائية وإمدادات طبية ومواد أساسية ومساعدة في مجال المياه والصرف الصحي للسكان في منطقتي تير معلة والغنطو الخاضعتين لسيطرة المعارضة في حمص، وذلك للمرة الأولى منذ شهور طويلة.

وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، لا تزال الاستجابة الإنسانية في سوريا غير كافية بالمرة مقارنة بالاحتياجات المتزايدة. فبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على أخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس (انظر S/PV.7000)، لا نزال غير قادرين على تقديم المساعدة لما يقدر بـ ٢,٥ مليون شخص محاصرين في مناطق يصعب الوصول إليها أو خاضعة للحصار على الرغم من محاولاتنا استخدام أحكام البيان الرئاسي للقيام بما هو أكثر بكثير. ولم يتلق الكثيرون من بين الـ ٢,٥ مليون شخص هؤلاء مساعدة منذ سنة تقريبا. وتواصل جماعات المعارضة محاصرة بلدتي نُبُل والزهراء في ريف حلب، فيما تواصل القوات الحكومية حصارها لبلدات الغوطة الشرقية والحجر الأسود والمعضمية في ريف دمشق والبلدة القديمة في حمص. ولا يزال الوصول إلى أماكن أخرى مثل اليرموك ودرعا البلد وخان الشيخ والكثير غيرها صعبا بسبب القتال الدائر. وعلى الرغم من إجلاء أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص من المعضمية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال آخرون محاصرين وبحاجة إلى مساعدة عاجلة. وعلى الرغم من النداء الذي

وجهته في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية للسماح للوكالات الإنسانية بالوصول دون عوائق لإجلاء من تبقى من المدنيين وتقديم المساعدة المنقذة للأرواح، لا نزال غير قادرين على الوصول إلى المنطقة.

لقد حث المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15) السلطات السورية على اتخاذ خطوات فورية لتيسير التوسع في عمليات الإغاثة الإنسانية وإزالة العوائق البيروقراطية وغيرها من العقبات. ونحن نتواصل مع الحكومة السورية بشأن هذه القضايا ولكننا لم نتمكن، للأسف، من تحقيق أي انفراج كبير حتى الآن.

ولا يزال الأمر يتطلب حصول جميع بعثات وقوافل موظفي المساعدة الإنسانية على موافقة خطية. وإجراءات تجهيز التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مسألة لا يمكن التنبؤ بها. فلم يتم البت بعد في أكثر من ١٠٠ طلب للحصول على تأشيرة – ٦٢ لموظفي الأمم المتحدة و ٣٩ للمنظمات غير الحكومية الدولية. ويحصل الكثيرون على تأشيرات دخول لمرة واحدة، وعادة ما يحصل الموظفون على تأشيرات لمدد أقصر من عقودهم. ولا يتجاوز عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المسموح لها بالعمل في سوريا ١٥ منظمة، وهي تواجه قيودا في تأسيس تواجد لها على الصعيد دون الوطني. وبينما زاد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية الحاصلة على موافقة للعمل مع الأمم المتحدة إلى ٦٦ منظمة، لا يزال عدد المنظمات التي حصلت على موافقة للعمل في المناطق التي هي في أمس الحاجة للمساعدة محدودا للغاية. ولم يُحرز بعد أي تقدم في إنشاء مراكز إنسانية إضافية، بما في ذلك في حلب والقامشلي ودرعا، وهو ما تم طلبه منذ أكثر من عام. ولا يزال استيراد معدات الاتصالات الأساسية يواجه تأخيرات بسبب الإجراءات الجمركية المطولة والتعقيدات ذات الصلة بنظام الجزاءات وانعدام الأمن على الحدود.

ونحن نواجه الآن عقبات إضافية. فقد دعا المجلس، في بيانه، إلى توفير عبور آمن ودون عوائق للقوافل الإنسانية، إلا أن الوضع على أرض الواقع يزداد تعقيدا وخطورة. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك نحو ٢ ٠٠٠ جماعة معارضة مسلحة في سوريا. والاشتباكات بين هذه الجماعات أصبحت أمرا شائعا بشكل متزايد وقد قُطعت الطرق الرئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية بسبب القتال الشرس. وبينما تمكنا من التفاوض على الوصول إلى بعض المناطق، فإن هياكل القيادة والمراقبة في مناطق أخرى غير واضحة ويصعب المرور عبرها. وفي الوقت نفسه، تتزايد حوادث الاختطاف بجميع أشكاله للعاملين في المجال الإنساني، وكذلك حوادث سرقة شاحنات المساعدات والاستيلاء عليها. وفي الأسبوع الماضي، كان لدينا قافلة مستعدة للانطلاق، ولكننا لم نتمكن من تدبير ما يكفي من السائقين لأنهم يخشون على حياتهم.

ولا بد لي من التأكيد على أنه دون ضغط حقيقي ومتواصل من المجلس على الحكومة السورية وعلى جماعات المعارضة في الميدان، سيكون من المستحيل إحراز مزيد من التقدم. كما أننا بحاجة إلى أموال إضافية. وقد تعهدت العديد من الدول الأعضاء بسخاء بتقديم مزيد من الدعم في الفترة السابقة على انعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة، غير أن نداءنا المتعلق بالعمل في سوريا والبلدان المجاورة لم يتم تمويله سوى بنسبة ٥٤ في المائة. وأنا أعلم أنه ليس بمقدورنا الوصول إلى جميع من يحتاجون المساعدة، ولكن يجب علينا أن نواصل دعم الذين يمكننا الوصول إليهم مع الاستمرار في السعي إلى زيادة قدرتنا على الوصول. وتتطلب خطة أُعدت لمواجهة فصل الشتاء في سوريا ١,٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ويجب الحصول على هذا التمويل فورا، وإلا فإن الأوان سيفوت لشراء وإيصال الإمدادات التي تمس الحاجة إليها.

لقد قلت أنا وزملائي مرارا إن بدء عملية سياسية حقيقية هو السبيل الوحيد الممكن لوقف المعاناة الرهيبة للشعب

السوري وإن الوضع الراهن يجب ألا يستمر. وفي غضون ذلك، نحن بحاجة إلى المزيد من العمل الإنساني على الفور للوصول إلى الرجال والنساء والأطفال العاديين الذين يجدون أنفسهم، دون ذنب اقترفوه، محاصرين في هذا الصراع. وليس هناك من يأخذ التزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على محمل الجد. ولا بد أن يبذل المجلس كل جهد ممكن لضمان تنفيذ توصياته. ويجب عليه أن يضمن أن تفهم أطراف الصراع ضرورة أن عليها أخذ مسؤولياتها والتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على محمل الجد.

ونحن بحاجة إلى هدنة إنسانية على الفور في جميع المواقع التي تجد المجتمعات المحلية نفسها فيها رهينة لطرف أو آخر من أطراف الصراع، وذلك لإيصال الغذاء والدواء وتوفير المأوى. ويجب السماح للناس بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا دون خوف من الهجوم. ونريد أن يكفل من يسيطرون على نقاط التفتيش من طرفي الصراع المرور الآمن ودون عوائق للقوافل الإنسانية. ونريد أن تزيل الحكومة فورا جميع العوائق البيروقراطية أمام العمليات الإنسانية. وببساطة، ما من سبب لعدم منح العاملين في المجال الإنساني، الذين ليس لهم مصلحة سوى مساعدة من هم بحاجة ماسة إلى المساعدة، تأشيرات لتوسيع نطاق عملياتنا.

إنه سباق مع الزمن. ولقد مرت ثلاثة أسابيع على اعتماد بيان المجلس، ولم يحدث تغيير يُذكر يستحق الإبلاغ عنه.إن كل يوم يمر من دون تقيد الأطراف بأبسط التزاماتها الأساسية، يودي بحياة المزيد من الأشخاص، ويؤدي إلى تشريد المزيد من الأشخاص وحرمان المزيد منهم من الحصول على أبسط الخدمات الأساسية. وفي الوقت الذي نتداول فيه، لا يزال الناس يموتون دون داع. كما أنني أدعو جميع أعضاء المجلس لممارسة النفوذ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الوحشية والعنف. إن الدور القيادي للمجلس أمر حيوي.

والعبارات، رغم قدرتها على أن تصدم، لا يمكنها في الواقع، رسم صورة للواقع الكئيب والشنيع لسوريا اليوم. إنني أشعر بخيبة أمل كبيرة، لعدم قدرتنا على إحراز المزيد من التقدم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٩/٥٠.